سياسة ممارسات الأعمال المحظورة

تنصّ سياسة شركة Lubrizol (يُشار إليها لاحقًا بكلمة "Lubrizol") والشركات التابعة لها والشركات المشتركة التي تملك Lubrizol نسبة الأغلبية فيها (يُشار إليها إجمالاً بعبارة "شركات Lubrizol") على الالتزام الصارم بجميع القوانين واللوائح التي تنطبق على أنشطتها وعملياتها، أو التي قد تنشأ عنها مخاطر مسؤولية تتحملها شركات Lubrizol أو Berkshire Hathaway Inc. (يُشار إليها لاحقًا بكلمة "Berkshire") أو الموظفين لدى أي منهما.

تُطبَّق سياسة ممارسات الأعمال المحظورة (يُشار إليها لاحقًا بكلمة "السياسة") هذه على جميع المسؤولين والمديرين والموظفين في شركات Lubrizol (يُشار إلى كل منهم باسم "موظف Lubrizol"، ويُشار إليهم إجمالاً بعبارة "موظفو Lubrizol") أينما كانوا. تُطبَّق المتطلبات المنصوص عليها في هذه السياسة أيضًا على الوكيل أو المستشار أو الخبير الاستشاري أو عضو جماعة الضغط أو الممثل أو المورّد أو الموزع أو وسيط الجمارك أو الاستيراد أو وكيل الشحن أو المتعاقد أو أي كيان آخر عند أداء أعمال نيابة عن أي من شركات Lubrizol أو لصالحها (يُشار إلى أي منهم بكلمة "الوسيط")، ولأغراض الأقسام من 1 إلى 4 من هذه السياسة، يتعين على الوسطاء التصرف بالطريقة نفسها التي يتصرف بها موظفو Lubrizol. يجب على كل موظف في Lubrizol الامتثال لهذه السياسة، والالتزام الصارم بجميع القوانين واللوائح المعمول بها، وممارسة الحرص الشديد على عدم اتخاذ أو السماح بأي إجراءات قد تؤدي إلى مجرد إعطاء انطباع بوجود سلوك غير قانوني أو مخالفات أخرى. وسيخضع موظفو Lubrizol الذين ينتهكون هذه السياسة لإجراءات تأديبية مناسبة تصل إلى وتتضمن الفصل من العمل. **لن تقوم شركات Lubrizol بأي ممارسات أعمال لا تتوافق مع هذه السياسة، كما لن تسمح بمثل تلك الممارسات أو تتسامح معها.**

1. التنفيذ والتدريب

الاتصالات/التوزيع. يتحمل كل مدير أول في كل شركة من شركات Lubrizol مسؤولية توصيل هذه السياسة وتوزيعها على موظفي Lubrizol الذين يرفعون تقاريرهم إليه وإلى موظفي Lubrizol الآخرين الذين يديرون مجالات المخاطر الواردة في هذه الوثيقة، ويشمل ذلك كل موظف في Lubrizol من المرجح أن يتواصل أو يتفاعل أو يتعامل تجاريًا مع مسؤولين حكوميين أو يدير أشخاصًا من المرجح أن يتواصلوا أو يتفاعلوا أو يتعاملوا تجاريًا مع مسؤولين حكوميين. ستُنشر هذه السياسة بلغات متعددة وبتنسيق قابل للبحث على موقع الإنترانت لشركة Lubrizol، والقناة، وعلى الموقع الإلكتروني www.lubrizol.com وستكون متاحة لجميع موظفي Lubrizol ووسطائها.

التدريب. ستكون مراجعة هذه السياسة وشرحها جزءًا من تدريب الامتثال الإلزامي. يتعين على موظفي Lubrizol التاليين إكمال تدريب الامتثال: (1) جميع أعضاء فريق القيادة التنفيذية لشركة Lubrizol ومرؤوسيهم المباشرين، (2) وجميع الموظفين التجاريين (بما في ذلك المبيعات وإدارة المنتجات وخدمة العملاء)، (3) وموظفو البيانات الرئيسية وسلاسل التوريد، و(4) جميع الموظفين الإداريين والمهنيين الآخرين الذين تؤثر أنشطتهم على الامتثال لهذه السياسة. **يجب إكمال تدريب الامتثال كل عام؛ علمًا بأن إخفاق أي موظف في Lubrizol في إكمال التدريب المطلوب عند توجيهه للقيام بذلك قد يؤدي إلى اتخاذ إجراء تأديبي ضده.** بالإضافة إلى ذلك، سيتلقى جميع الوسطاء تدريبًا على قوانين مكافحة الفساد وغيرها من الموضوعات الرئيسية بطريقة معتمدة من نائب رئيس Lubrizol لشؤون لأخلاقيات والامتثال قبل انخراطهم، ثم يتلقون هذا التدريب بصفة دورية بعد ذلك. وبالنسبة للوسطاء الذين قد يكون لديهم تعاملات مباشرة أو غير مباشرة مع مسؤولين حكوميين نيابة عن أي من شركات Lubrizol، يجب على كل شركة من شركات Lubrizol التأكد من خلال بذل العناية الواجبة أن هذا الوسيط لديه برنامج تدريبي كافٍ، أو يجب عليها اعتماد إجراء لتوفير تدريب الامتثال للوسيط باستخدام نهج قائم على المخاطر. وسيُجرى التدريب لموظفي Lubrizol ووسطائها باللغة الأم للحاضرين (حيثما كان ذلك مناسبًا)؛ بخلاف ذلك سيُقدم التدريب باللغة الإنجليزية مع الترجمة حسب الضرورة. سيغطي التدريب هذه السياسة بالإضافة إلى أي حوادث امتثال سابقة والدروس المستفادة مما هو معروف علنًا عن نجاحات وإخفاقات الزملاء في شركة Lubrizol في مجال العمل أو المنطقة الجغرافية المتعلقة بممارسات وسياسات الامتثال لمكافحة الفساد، وسيتضمن التدريب سيناريوهات واقعية بناءً على تقييم مخاطر الشركة التابعة.

التقييمات الدورية للمخاطر. ستقيّم Lubrizol وتراجع عملياتها ومخاطر الامتثال لديها بشكل منتظم، وستوثق تقييم المخاطر السنوي الذي يتضمن مجالات مخاطر الامتثال المذكورة في هذه السياسة. وستُحدّث Lubrizol تقييم المخاطر إذا تغيّر ملف تعريف المخاطر الخاص بها، وستتبع سياسات وإجراءات إضافية لضمان فاعلية سياسة الامتثال لديها وتخصيصها حسب مخاطر الامتثال الفريدة لشركة Lubrizol. ستقيّم Lubrizol أيضًا برنامج الامتثال لديها وتراقب فاعليته بشكل دوري، ويشمل

ذلك فحص الحالات التي أُكتشفت فيها انتهاكات لسياسات الامتثال وتنفيذ تحسينات مصممة لمنع حدوث مثل هذه الانتهاكات في المستقبل. وسيتضمن هذا التقييم الدوري أيضًا الدروس المستفادة من الحالات المعروفة علنًا في مجال العمل أو المنطقة.

الإجراء التأديبي/الإنفاذ. يتحمل كل مدير أول في كل شركة من شركات Lubrizol مسؤولية إنفاذ هذه السياسة والامتثال لها ضمن حدود مسؤوليته. ونظرًا لأن شركة Lubrizol ملتزمة بالامتثال للقانون ولهذه السياسة، **فإن إخفاق أي موظف في Lubrizol في الالتزام بهذه السياسة سينتج عنه اتخاذ إجراء تأديبي يصل إلى، ويتضمن، الفصل من العمل.**

يجوز أيضًا اتخاذ إجراء تأديبي ضد مدير أحد موظفي Lubrizol ينتهك هذه السياسة إذا أخفق المدير في الإشراف بشكل صحيح على ذلك الموظف أو كان على علم بأن هذا الموظف كان منخرطًا في سلوك ينتهك السياسة وأخفق المدير في إيقاف هذا السلوك أو منعه.

2. التقارير والتحقيقات

موارد للأسئلة والمخاوف. ينبغي إحالة أي أسئلة حول هذه السياسة إلى نائب رئيس شركة Lubrizol لشؤون الأخلاقيات والامتثال، أو المدير المالي لشركة Berkshire، أو مدير التدقيق الداخلي أو المدير الأول لشؤون الأخلاقيات والامتثال. يجب على أي موظف في Lubrizol لديه مخاوف بشأن ما إذا كان سلوك معين ربما يكون غير قانوني أو ينطوي على أي عمل غير أخلاقي أو غير لائق أو ينتهك هذه السياسة أن يبلغ عن هذه المخاوف على الفور. جديرٌ بالذكر أن Lubrizol عيّنت نائب الرئيس لشؤون الأخلاقيات والامتثال لديها لتلقي مثل هذه التقارير والتحقيق فيها وتنفيذ هذه السياسة. يجوز أيضًا لموظفي Lubrizol الإبلاغ عن مخاوفهم إلى المشرفين أو المديرين. يمكن تقديم تقارير مجهولة المصدر —إذا كان القانون المحلي يسمح بذلك— عبر الخط الساخن للأخلاقيات والامتثال التابع لشركة Berkshire (1-800-261-8651 في الولايات المتحدة وكندا أو باستخدام رقم الهاتف المحلي المطبوع على مواد الخط الساخن السنوي) أو موقع Berkshire الإلكتروني المخصص للإبلاغ الموجود على الموقع الإلكتروني www.brk-hotline.com

تحظر شركة Lubrizol أي نوع من أنواع الانتقام بسبب تقديم مثل هذا البلاغ بحسن نية، حتى لو تبين أن السلوك المُبلَغ عنه ليس غير قانوني أو غير لائق.

التعاون مطلوب. يجب الرد على أي استفسار من المدققين الداخليين أو المستقلين لشركة Berkshire أو أي من شركات Lubrizol بشكل كامل ودقيق وسريع. عند الطلب، يكون كل موظف مطالبًا بالتعاون مع أي جهد تبذله شركة Berkshire أو أي من شركات Lubrizol، أو مستشار قانوني خارجي أو محاسبين شرعيين تعينهم شركة Berkshire أو أي من شركات Lubrizol، للتحقيق في ما إذا كان قد حدث انتهاك لهذه السياسة أو أي سياسة أو قانون ذي صلة، أو ما إذا كان برنامج الامتثال لشركة Lubrizol يعمل بفعالية. ويشمل هذا التعاون تقديم المعلومات المطلوبة على الفور، والمشاركة في المقابلات والتحقيقات وعمليات التدقيق عند الطلب. ويتضمن أيضًا الامتثال للالتزامات بموجب سياسات الأجهزة المحمولة المعمول بها فيما يتعلق بجمع ومراجعة رسائل البريد الإلكتروني والنصوص وتطبيقات التواصل عبر الإنترنت (بما في ذلك رسائل WhatsApp) واتصالات الرسائل الفورية والمستندات المخزنة إلكترونيًا، إلى الحد الذي يسمح به القانون المعمول به. يُتوقع من أي موظف في Lubrizol يُطلب منه المشاركة في تحقيق أخلاقي أو قانوني أن يتعاون بشكل كامل وأن يجيب عن جميع الأسئلة بصدق وبأفضل ما يستطيع. علمًا بأن أي إخفاق في التعاون كما هو مطلوب بموجب هذا البند يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ إجراء تأديبي يصل إلى ويتضمن الفصل من العمل.

3. يتحتم الالتزام بقوانين مكافحة الفساد المعمول بها

تحدد هذه السياسة (1) قوانين ولوائح معينة قد تُطبق على عمليات شركة Lubrizol، و(2) تضع الحد الأدنى من المعايير التي يجب اتباعها لضمان الامتثال لتلك القوانين واللوائح. لا تقتصر القوانين واللوائح المعمول بها على القوانين واللوائح الفيدرالية والولايات والمحلية بالولايات المتحدة، مثل قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة في الولايات المتحدة لعام 1977، بصيغته المعدلة (يُشار إليه اختصارًا بالرمز "FCPA")، ولكن أيضًا القوانين واللوائح الخاصة بأي دولة أخرى تمارس فيها شركة Lubrizol أعمالها، مثل قانون الرشوة في المملكة المتحدة لعام 2010 وقانون الشركات النظيفة في البرازيل لعام 2014. ونظرًا لأن قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة هو قانون مكافحة الفساد الذي يؤثر على شركات Lubrizol على نطاق واسع، فإن السياسة تستخدم هذا القانون كإطار عمل. ومع ذلك، تستخدم هذه السياسة مصطلح "مسؤول حكومي" في معظم المواضع التي يستخدم فيها قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة مصطلح "مسؤول أجنبي" لتوضيح أن السياسة تطبق على التعاملات مع جميع المسؤولين

الحكوميين في جميع أنحاء العالم، وأن الالتزام بالمبادئ والإجراءات المنصوص عليها في هذه السياسة يجب أن يضمن الامتثال لقوانين مكافحة الرشوة ومكافحة الفساد في جميع الدول.

4. العروض أو المدفوعات المحظورة

يهدف هذا القسم من هذه السياسة إلى توضيح موقف شركة Lubrizol ضد الرشوة والفساد ووصف الحد الأدنى من الإجراءات التي يجب اتباعها لضمان الامتثال للسياسة وقوانين مكافحة الرشوة والفساد.

يجب على كل شركة من شركات Lubrizol الالتزام الصارم بقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة وجميع قوانين مكافحة الرشوة والفساد الأخرى المعمول بها. ويحظر قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة الرشاوى والعمولات والمزايا المقدمة إلى المسؤولين الحكوميين للحصول على ميزة أو منفعة تجارية غير شرعية، مثل منح أعمال أو عقود حكومية أو الاحتفاظ بها، أو الحصول على منفعة ضريبية أو تخفيض على ضريبة القيمة المضافة أو ضرائب دخل الشركات، أو الحصول على تصريح أو ترخيص.

جميع المدفوعات غير الشرعية محظورة. تحظر هذه السياسة بوضوح الوعد بالرشاوى أو العمولات أو السماح بها أو عرضها أو دفعها *لأي شخص في أي مكان في العالم* تحت أي ظرف من الظروف بغرض التأثير بشكل غير شرعي على تصرفاته أو الحصول على أي ميزة تجارية غير شرعية. على سبيل المثال، يجب على موظفي Lubrizol ووسطائها ألا يقدموا أو يدفعوا أي شيء ذي قيمة لمديرين أو موظفين أو وكلاء عملاء أو عملاء محتملين لحثّهم على منح أعمال لشركة Lubrizol أو التأثير بشكل غير لائق على تصرفاتهم أو الحصول على أي ميزة أخرى غير شرعية. ويجب على موظفي Lubrizol ووسطائها توخي الحذر عند تقديم وجبات أو هدايا أو غيرها من مجاملات العمل. قد يُسمح بتقديم مجاملات عمل متواضعة في سياق تجاري لإظهار حسن النية، ولكن تقديم أو عرض مجاملات عمل سخية بقصد أو بتوقع الحصول على شروط أو فرص عمل مواتية لن تكون متاحة بخلاف ذلك محظور تمامًا. ويُحظر على شركات Lubrizol وموظفيها ووسطائها المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر في الرشوة التجارية. بالإضافة إلى ذلك، يجب ألا يتلقوا مثل هذه المدفوعات من أي شخص أو شركة مقابل تقديم ميزة غير شرعية مثل منح الأعمال لهذا الشخص أو الشركة.

الأغراض المحظورة. لضمان الامتثال لقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة، لا يجوز لأي من شركات Lubrizol أو أي موظف أو وسيط في Lubrizol تقديم أو الوعد أو عرض أو السماح بتقديم أي شيء ذي قيمة إلى مسؤول حكومي بشكل غير شرعي لأي من الأغراض التالية:

- التأثير بشكل غير شرعي على المسؤول
- تأمين أي ميزة تجارية غير شرعية
- التأثير على أي قرار رسمي
- مساعدة شركة Lubrizol في الحصول على أعمال أو الاحتفاظ بها أو توجيه أعمال إلى أي شخص أو شركة أخرى.

وبالمثل، لا يجوز لأي من شركات Lubrizol أو أي فرد أو وسيط في Lubrizol *السماح* لطرف خارجي بتقديم أو عرض أو الوعد بتقديم أي شيء ذي قيمة إلى مسؤول حكومي بشكل غير شرعي لأي من الأغراض المذكورة أعلاه.

المدفوعات "الفاسدة". يحظر قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة تقديم أو الوعد أو عرض تقديم أو السماح بتقديم أي شيء ذي قيمة إلى مسؤول حكومي إذا تم ذلك "بشكل فاسد"، وهذا يعني أن المانح لديه نية أو رغبة في التأثير بشكل غير شرعي على المتلقي والحصول على شيء في المقابل (شيء مقابل شيء). تُستخدم كلمة "فاسد" في قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة لتوضيح أن العروض أو المدفوعات أو الوعود أو تقديم الهدايا يجب أن يكون المقصود منه حثّ المسؤول على إساءة استخدام منصب رسمي لمساعدة المانح في الحصول على ميزة تجارية.

المسؤولون الحكوميون. بموجب قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة، المسؤول الحكومي هو:

- أي مسؤول أو موظف في الحكومة أو أي إدارة أو وكالة أو أجهزة حكومية
- أي مسؤول منتخب
- أي مسؤول أو موظف في منظمة دولية عامة مثل الأمم المتحدة أو البنك الدولي

- أي فرد يتصرف بصفته الرسمية لصالح وكالة أو إدارة أو هيئة حكومية أو منظمة دولية عامة أو بالنيابة عنها
- أي مسؤول أو موظف في شركة تملكها أو تسيطر عليها الحكومة، (على سبيل المثال، شركة نفط مملوكة للدولة أو مستشفى مملوكة للدولة)
- موظف في حزب سياسي
- المرشحون للمناصب السياسية
- أي فرد في عائلة ملكية قد يفتقر إلى سلطة رسمية ولكن قد يكون له تأثير بشكل آخر، مثل امتلاك أو إدارة شركات مملوكة للدولة أو خاضعة لسيطرتها.

من المهم ملاحظة أن موظفي الكيانات المملوكة للدولة أو الخاضعة لسيطرتها (سواء كانت مملوكة للدولة أو خاضعة لها جزئيًا أو كليًا) يعتبرون مسؤولين حكوميين بموجب قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة بغض النظر عن منصبهم أو جنسيتهم أو تصنيفهم بموجب القانون المحلي. بعض الأفراد، الذين قد لا يعتبرون مسؤولين حكوميين في بلدهم، يعتبرون مسؤولين حكوميين بموجب قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (على سبيل المثال، الأطباء والممرضات الذين يعملون في نظام رعاية صحية تديره الدولة، أو موظفو شركة نفط حكومية). بالإضافة إلى ذلك، قد تكون شركة ما تحت السيطرة الحكومية حتى لو تم تداولها علنًا، وحتى لو كانت بعض أسهمها غير مملوكة للحكومة.

ولأغراض هذه السياسة، يتم التعامل مع أفراد الأسرة المقربين للمسؤولين الحكوميين (*أي* الأخ أو الأخت أو الأم أو الأب أو الزوج أو الزوجة أو الطفل) بصفتهم مسؤولين حكوميين. وتنطبق المحظورات التي تفرضها هذه السياسة أيضًا على المسؤولين الحكوميين السابقين في الحالات التي يحتفظ فيها المسؤول الحكومي السابق بنوع من الوضع شبه الرسمي.

أي شيء ذي قيمة. يُفسر مصطلح "أي شيء ذي قيمة" على نطاق واسع للغاية بموجب قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة ويتضمن أكثر بكثير من مجرد الهدايا النقدية. يمكن أن يشكّل كل مما يلي، من بين أمور أخرى، "شيئًا ذا قيمة":

- الأموال بأي شكل وأي مبلغ (سواء كانت نقدًا، أو شيكًا، أو تحويلًا إلكترونيًا، أو قسائم، أو بطاقات مسبقة الدفع، وما إلى ذلك)
- الوجبات والمشروبات
- وسائل الترفيه، مثل نزهات الغولف أو الأحداث الرياضية
- الرحلات الجوية على متن طائرات خاصة أو تابعة لشركة Lubrizol
- العُطلات
- الخصومات المفرطة على المنتجات أو الخدمات
- العمولات المفرطة
- البيع بأقل من القيمة السوقية
- مشتريات بأسعار أعلى من السوق
- الفن
- المركبات
- الحقوق التعاقدية
- التبرعات لجمعيات خيرية
- المنح الدراسية لأفراد الأسرة
- أنواع أخرى من الهدايا، بما في ذلك الهدايا الشخصية

ينطبق هذا المصطلح أيضًا على المزايا غير الملموسة مثل المساهمات في مؤسسة خيرية مفضلة للمسؤول، أو عروض العمل أو التدريب الداخلي لأصدقاء المسؤول أو عائلته، أو مساعدة أحد أفراد أسرة المسؤول أو أصدقائه في الحصول على القبول أو منحة دراسية في كلية ما، أو كفالة تأشيرة، أو غير ذلك من أنواع المساعدة للمسؤولين أو أصدقائهم وعائلاتهم.

الهدايا الرمزية والترفيه. هناك ظروف قد يكون فيها تقديم سلع غير مكلفة إلى مسؤول حكومي مسموحًا به بموجب قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة. على سبيل المثال، يعد تقديم هدايا ذات قيمة رمزية مثل الأقلام أو الأكواب التي تحمل شعار شركة Lubrizol، دون أي نية للتأثير بشكل غير شرعي على المسؤول، أمرًا مقبولاً. قبل تقديم أي هدايا أو وسائل ترفيه رمزية إلى مسؤول حكومي، يجب على موظفي Lubrizol الحصول على موافقة مكتوبة من نائب رئيس Lubrizol لشئون الأخلاقيات

والامتثال أو من ينوب عنه محليًا. تحظر بعض الدول تقديم أي شيء ذي قيمة للمسؤولين الحكوميين، حتى الهدايا أو وسائل الترفيه ذات القيمة الاسمية. في تلك الدول، تحظر هذه السياسة تقديم الهدايا أو وسائل الترفيه من أي نوع إلى المسؤولين الحكوميين. حيثما يسمح القانون المحلي، يجوز تقديم هدايا أو وسائل ترفيه للمسؤولين الحكوميين بموجب هذه السياسة إذا كانت:

- صُنعت لإظهار حسن النية العامة وليست *مقايضة* مقابل الحصول على إجراء رسمي
- ذات قيمة متواضعة جدًا (لتحديد ما إذا كانت القيمة متواضعة يجب جمع قيمة جميع الهدايا أو وسائل الترفيه السابقة معًا للمسؤول نفسه في العام نفسه)
- ليست نقدًا
- مألوفة من حيث النوع والقيمة في البلد الذي صنع فيه
- تُعطى علنًا وليس سرًا
- ليس المقصود منها التأثير بشكل غير شرعي على المسؤول الحكومي
- تنعكس بدقة في دفاتر وسجلات شركة Lubrizol المستخدمة
- قُدمت بعد الحصول على الموافقة اللازمة بموجب قواعد الأخلاقيات الخاصة بشركة Lubrizol أو أي سياسة أخرى معمول بها.

التعامي المقصود ليس دفاعًا. يفرض قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة مسؤولية على الشركات والأفراد، حتى لو لم يكن لديهم معرفة فعلية بدفع مبلغ غير شرعي إلى مسؤول حكومي، في ظروف كان ينبغي عليهم فيها أن يكونوا على علم بأن الوسيط ينوي أو من المرجح أن يدفع مبلغًا غير شرعي. وبناءً على ذلك، يجب ألا تتغافل شركات Lubrizol وموظفوها عمدًا عن الحقائق التي تشير إلى تقديم مبالغ أو هدايا غير شرعية أو إعطاء وعود أو عروض دفع أو هدايا ذات قيمة إلى مسؤول حكومي. لا يمكن تجنب المسؤولية عن انتهاك قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة من خلال محاولة تجاهل أو "التعامي" عن علامات التحذير أو مؤشرات السلوك غير الشرعي. يجب على موظفي Lubrizol الذين يشتبهون أو يرون مؤشرات على أن المدفوعات أو عروض الدفع الفاسدة قد تكون قيد النظر أو ربما قُدمت من قِبل شركة Lubrizol أو بالنيابة عنها، ألا "ينظروا في الاتجاه الآخر" أو يتجاهلوا المؤشرات أو "العلامات الحمراء". لن يعد غياب المعرفة الفعلية بالرشوة دفاعًا بموجب قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة.

حسن النية ونفقات الأعمال المعقولة. يسمح قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة بدفع نفقات سفر وإقامة بحسن نية ومعقولة للمسؤولين الحكوميين في ظروف معينة كما هو محدد هنا. لضمان الامتثال لقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة، تسمح هذه السياسة بدفع هذه النفقات فقط بناءً على موافقة مكتوبة مسبقة من نائب رئيس شركة Lubrizol لشؤون الأخلاقيات والامتثال، وفقط عندما يكون القيام بذلك قانونيًا بموجب القانون المحلي وحيث تكون حكومة المسؤول أو الهيئة الحكومية على علم بذلك وتوافق كتابيًا على النفقات المتوقعة. لن تتم الموافقة على هذه النفقات إلا عندما تكون:

- مرتبطة بشكل مباشر بالترويج لمنتجات أو خدمات Lubrizol أو عرضها أو شرحها، أو تنفيذ عقد أو برامج تعليمية مشروعة أخرى مرتبطة مباشرة بأعمال Lubrizol
- ليس المقصود منها التأثير بشكل غير شرعي على المسؤول
- ممتثلة لمتطلبات هذه السياسة

يجب أن تكون هذه النفقات **معقولة (متواضعة وغير سخية)** وتقتصر على نفقات السفر والإقامة المتكبدة نتيجة سفر مسؤول حكومي مباشرة من وإلى موقع الحدث أو الموقع التابع لشركة Lubrizol. يجب ألا تشمل النفقات المدفوعة نفقات أي "رحلة جانبية" إلى مدن أو بلدان أخرى أو أيام إضافية للسياحة أو مشاهدة المعالم السياحية. يجب أن تشمل نفقات الإقامة التكاليف المعقولة للإقامة فقط، بما في ذلك النفقات المعقولة للوجبات المتكبدة فعليًا أو عرضيًا للإقامة في فنادق درجة رجال الأعمال، وفقط خلال فترة الاجتماع المحدد، أو زيارة المنشأة، أو الندوة، أو الحدث، أو في الطريق إلى تلك الأنشطة. عندما تتم الموافقة على هذه النفقات، يجب أن تُدفع أي نفقات مباشرةً إلى مقدم خدمة آخر (على سبيل المثال، شركة طيران أو فندق) وليس إلى المسؤول الحكومي كلما كان ذلك ممكنًا، ويجب دفع أي من هذه النفقات أو سدادها فقط عندما تكون مدعومة بشكل مناسب بالوثائق والإيصالات وسُجلت بشكل صحيح في دفاتر وسجلات شركة Lubrizol المستخدمة. لا يجوز تحت أي ظرف من الظروف تقديم مدفوعات بدل سفر يومي أو مخصصات إلى مسؤول حكومي. لن تتحمل أي من شركات Lubrizol مطلقًا أي جزء من نفقات السفر أو الإقامة التي تتكبدها زوجة (أو زوج) أو فرد آخر من أفراد عائلة مسؤول حكومي.

المدفوعات التيسيرية المدفوعات التيسيرية هي مدفوعات صغيرة غير رسمية تُدفع لتسريع إجراء حكومي روتيني أو ضمانه. ويُسمح بها بموجب قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة في الولايات المتحدة، لكن الدول الأخرى لديها قوانين أكثر تقييدًا. وفي هذه السياسة، تحظر Lubrizol جميع المدفوعات التيسيرية. ويجب الإبلاغ عن جميع طلبات الحصول على مدفوعات تيسيرية أو أي رشاوى أخرى إلى نائب رئيس شركة Lubrizol لشؤون الأخلاقيات والامتثال.

المساهمات السياسية يجب أن تكون أي مساهمة سياسية مقدمة متوافقة مع القانون المحلي ومتوافقة مع قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة ولا يمكن تقديمها للحصول على ميزة تجارية غير شرعية، مثل منح عقد تجاري أو حكومي، أو الحصول على منفعة ضريبية أو تخفيض على ضريبة القيمة المضافة أو ضرائب دخل الشركات أو الحصول على تصريح أو ترخيص أو تسريع إجراءات الحصول على تصاريح أو مزايا ضريبية أو استيراد بضائع. ولا ينبغي تقديم أي مساهمة سياسية خارج الولايات المتحدة دون:

- تلقي مشورة قانونية مكتوبة من المستشار المحلي فيما يتعلق بمشروعية المساهمة بموجب القانون المحلي
- استلام مشورة قانونية مكتوبة من مستشار أمريكي فيما يتعلق بشرعية المساهمة بموجب قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة
- موافقة مكتوبة مسبقة من نائب رئيس Lubrizol لشؤون الأخلاقيات والامتثال.

المساهمات الخيرية والتعليمية. يجب أن تكون أي مساهمة خيرية أو تعليمية، بما في ذلك نفقات السفر أو الإقامة أو الوجبات، متوافقة مع القانون المحلي ومتوافقة مع قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة ولا يجوز تقديمها للحصول على أعمال أو الاحتفاظ بها، أو توجيه أعمال لشخص أو كيان آخر، أو للحصول على ميزة غير شرعية. ستُجري شركات Lubrizol وتوثق العناية الواجبة المناسبة القائمة على المخاطر قبل تقديم مساهمة خيرية أو تعليمية خارج الولايات المتحدة لتحديد ما إذا كانت هناك "علامات تحذير" قد تزيد من مخاطر عدم الامتثال لمكافحة الفساد المرتبطة بتقديم المساهمة.

الأحكام المحاسبية والضوابط الداخلية الخاصة بقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة. يفرض قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة متطلبات صارمة فيما يتعلق بالمحاسبية وحفظ السجلات على شركة Berkshire وشركاتها التابعة الموحدة، بما في ذلك جميع شركات Lubrizol. تشمل هذه الأحكام المحاسبية مكونين أساسيين، وهما أحكام الدفاتر والسجلات، وأحكام الضوابط الداخلية.

الدفاتر و السجلات.

تتطلب الأحكام المحاسبية من شركة Berkshire وشركاتها التابعة الموحدة الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات التي تعكس المعاملات والتصرف في الأصول بدقة وبتفاصيل معقولة. ولا يقتصر هذا المطلب على دفاتر الحسابات العام فحسب، بل يشمل أيضًا جميع المستندات التي تصف المعاملات التجارية والتصرف في الأصول مثل الفواتير والإيصالات وتقارير النفقات وأوامر الشراء ومستندات الشحن. علمًا بأن الإدخالات الكاذبة أو المضللة أو غير الكاملة محظورة في دفاتر وسجلات شركة Lubrizol. وتحظر هذه السياسة أيضًا الاحتفاظ بأموال أو حسابات غير معلنة أو غير مسجلة. ونظرًا لأن أحكام الدفاتر والسجلات لا تتضمن متطلب الأهمية النسبية، فإن أي سجل زائف، بغض النظر عن المبلغ، يمكن أن يؤدي إلى انتهاك قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة. لذلك، يجب على جميع موظفي Lubrizol تحمل مسؤولية الامتثال لمتطلبات الدفاتر والسجلات الخاصة بقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة. ولا ينبغي لأي شخص في شركة Lubrizol أن يفترض أن مسؤولية الاحتفاظ بدفاتر وسجلات دقيقة تقع على عاتق العاملين في المالية والمحاسبة فحسب.

الضوابط الداخلية.

يتطلب بند الضوابط الداخلية لقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة من شركة Berkshire والشركات التابعة لها أن تضع وتحافظ على نظام للضوابط المحاسبية الداخلية يكفي لتوفير ضمانات معقولة بأن:

- تُنفذ المعاملات وفقًا لتصريح عام أو خاص من الإدارة
- تُسجل المعاملات حسب الضرورة للسماح بإعداد بيانات مالية متوافقة مع المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا أو أي معايير أخرى تنطبق على هذه البيانات والحفاظ على محاسبية الأصول
- لا يُسمح بالوصول إلى الأصول إلا بموجب تصريح عام أو خاص من الإدارة

- تُقارن المحاسبة المسجلة للأصول مع الأصول الموجودة على فترات زمنية معقولة ويُتخذ الإجراء المناسب فيما يتعلق بأي اختلافات

لذلك تقضي سياسة كل شركة من شركات Lubrizol بتسجيل جميع المعاملات في الوقت المناسب وبطريقة متسقة ودقيقة من حيث المبلغ والفترة المحاسبية والغرض المحاسبي وتصنيفه. علاوة على ذلك، يجب على كل شركة من شركات Lubrizol الالتزام بالقواعد التالية:

- يجب أن تحصل كل معاملة أو تصرف في الأصول بواسطة أي من شركات Lubrizol على التصريح المناسب. يجب الحصول على والاحتفاظ بالإيصالات الخاصة بأي سفر أو هدايا أو وسائل ترفيه مقدمة إلى مسؤول حكومي وفقًا لسياسة السفر والنفقات الخاصة بشركة Lubrizol. يجب أن يكون طلب سداد نفقات الأعمال مصحوبًا بالوثائق الداعمة التي تحدد: (أ) وصف النفقات، (ب) الغرض منها، (ج) تحديد متلقي الأموال. (د) مقدار الأموال المنفقة، (هـ) طريقة الدفع. ستُراقب هذه السجلات بشكل دوري للتأكد من امتثالها لهذه السياسة.

- يجب أن تدعم فاتورة أو بيان مكتوبين على ورق رسمي من وكالة حكومية أو مسؤول حكومي للإشارة إلى الخدمات المقدمة والمبلغ المستحق دفعه لتلك الوكالة أو ذلك المسؤول.

- لن يتم إنشاء أو الاحتفاظ بأي أموال أو أصول سرية أو غير مسجلة تابعة لأي من شركات Lubrizol، ولن يتم إنشاء أو الاحتفاظ بأرصدة محاسبية ليس لها دعم مستندي، أو وهمية كليًا أو جزئيًا، أو ليس لها أساس معقول في الواقع.

- لا يجوز كتابة شيكات خاصة بأي من شركات Lubrizol مستحقة الدفع "نقدًا" أو إلى "حاملها" أو إلى طرف خارجي يعيّنه الطرف مستحق السداد. بخلاف معاملات المصروفات النثرية الموثقة و/أو المعاملات الأخرى التي تسمح بها سياسات السفر والنفقات، لا يجوز إجراء أي معاملات نقدية، دون إثبات هذه المعاملة بإيصال يحمل توقيع المستلم وكان المستلم طرفًا أبرمت معه شركة Lubrizol عقدًا مكتوبًا.

- يجب الاحتفاظ بجميع حسابات المصروفات النثرية مع ضوابط صارمة لضمان عدم صرف أي مبالغ نقدية دون الحصول على الموافقات المناسبة. يجب أن تخضع الموافقة لإثبات المتلقي أن الأموال ستُنفق فقط لغرض مناسب. يجب أن يكون استخدام النقد محدودًا إلى أقصى حد ممكن، ويجب توثيق جميع استخدامات المصروفات النثرية بشكل مناسب مدعومة بإيصالات من جهات أخرى. يجب أن تتضمن المستندات الداعمة لمعاملة المصروفات النثرية ما يلي: (أ) الغرض التجاري لاستخدام النقد، (ب) التاريخ، (ج) المبلغ المدفوع، (د) اسم الشخص الذي يوزّع النقد، (هـ) اسم الشخص الذي يتلقى النقد، (و) اسم المستلم النهائي للنقد، إذا كان مختلفًا.

- يجب أن تُقدم المدفوعات للوسطاء فقط في البلد الذي يقدم فيه الوسيط الخدمات أو في البلد الذي يوجد فيه المقر الرئيسي للوسيط، إذا كان مختلفًا. لا يُسمح بممارسة سداد مدفوعات إلى حسابات في بلدان أخرى غير موقع الخدمات أو المقر الرئيسي للوسيط ما لم يقدم الوسيط غرضًا تجاريًا صالحًا ووثائق داعمة مناسبة وتُرخص المعاملات من قبل نائب رئيس شركة Lubrizol لشؤون الأخلاقيات والامتثال.

- لا يجوز منح حق الوصول إلى الأنظمة المحاسبية أو السجلات المالية للأفراد دون الحصول على تصريح مناسب. لا يجوز تدمير سجلات إحدى شركات Lubrizol أو إزالتها إلا وفقًا لسياسات الاحتفاظ بالسجلات لشركة Lubrizol.

يجب على أي موظف في Lubrizol لديه سبب للاعتقاد بوقوع انتهاك للقواعد المذكورة أعلاه في أي من شركات Lubrizol (بما في ذلك توصيف المدفوعات المقدمة إلى مسؤول حكومي بشكل خاطئ في دفاتر وسجلات شركة Lubrizol) الإبلاغ على الفور عن هذه المخاوف إلى أحد المشرفين أو إلى نائب رئيس Lubrizol لشؤون الأخلاقيات والامتثال أو من خلال الخط الساخن لشئون الأخلاقيات والامتثال في Berkshire أو موقع Berkshire الإلكتروني المخصص للإبلاغ.

العقوبات. يمكن أن يؤدي انتهاك قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة إلى عواقب وخيمة على شركة Lubrizol وعلى الأفراد المتورطين. والتي تشمل عقوبات مالية وجنائية كبيرة تصل إلى السجن للأفراد. وقد تجاوزت العقوبات المالية المفروضة على الشركات مليار دولار في القضايا الجسيمة.

الخامس. المعاملات المحظورة مع دول/مناطق وأشخاص بعينهم

يهدف هذا القسم من السياسة إلى توضيح التزام Lubrizol بالامتثال الصارم للعقوبات الاقتصادية والتجارية وبرامج الحظر بموجب قانون الولايات المتحدة وقرارات الأمم المتحدة والقوانين الأخرى المعمول بها.

يتطلب الامتثال مراقبة دقيقة، وفي بعض الأحيان حظر المعاملات التي تشمل دولاً وأنظمة وأفراد وكيانات وسفن وطائرات خاضعة لعقوبات (مثل الإرهابيين وناشري أسلحة الدمار الشامل وتجار المخدرات). يمكن أن تؤدي الانتهاكات إلى عقوبات جنائية تصل إلى 20 عامًا في السجن، وغرامة قدرها مليون دولار، أو كليهما، وعقوبات مدنية كبيرة أو دفع ضعف قيمة المعاملة المعنية، بل يمكن أن تكون العقوبات المطبقة أعلى، حسب نوع الانتهاك والنظام القانوني المتضمن.

يجب تصعيد أي تعارض مكتشف بين القانون المحلي والقيود التجارية الموضحة أدناه إلى نائب رئيس Lubrizol لشؤون الأخلاقيات والامتثال، والذي سيصدر إرشادات لموظفي Lubrizol بالتشاور مع المدير المالي لشركة Berkshire أو أي شخص آخر يعيّنه المدير المالي لشركة Berkshire.

المعاملات مع كوبا وإيران وكوريا الشمالية وسوريا وبعض المناطق المحتلة أو المضمومة في أوكرانيا اعتبارًا من تاريخ إصدار هذه السياسة، فرضت الولايات المتحدة عمليات حظر أو برامج عقوبات شاملة ضد البلدان والمناطق الجغرافية التالية:

- كوبا؛
- إيران؛
- كوريا الشمالية؛
- سوريا؛
- مناطق شبه جزيرة القرم ودونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا.

تمنع برامج الحظر أو العقوبات هذه الأشخاص من المشاركة في معاملات تجارية أو مالية تشمل أفرادًا وكيانات موجودة في البلدان/المناطق المذكورة أعلاه. تتضمن بعض الأمثلة غير الشاملة للمعاملات التي قد تكون مقيدة ما يلي:

- الواردات إلى الولايات المتحدة، وفي بعض الحالات إلى بلدان أخرى، من السلع أو التكنولوجيا أو البرمجيات أو الخدمات من البلد/المنطقة المحظورة أو المصنّعة فيها،
- الصادرات من الولايات المتحدة، أو في بعض الحالات من بلدان أخرى، من السلع أو التكنولوجيا أو البرمجيات أو الخدمات، إما بشكل مباشر أو من خلال وسطاء، إلى البلد/المنطقة المحظورة،
- الاستثمارات في البلد/المنطقة الخاضعة للحظر،
- التوسط في بيع السلع أو التكنولوجيا أو الخدمات من وإلى الدولة/المنطقة الخاضعة للحظر، حتى لو تمت المعاملة بالكامل خارج الولايات المتحدة،
- توفير التأمين أو إعادة التأمين للأعمال أو الممتلكات في الدولة/المنطقة الخاضعة للحظر أو مواطنيها، أو للواردات من أو الصادرات إلى الدولة الخاضعة للحظر أو مواطنيها،
- إعادة شحن البضائع عبر البلد/المنطقة المحظورة،
- معاملات أخرى يكون لمؤسسة مالية أو شخص آخر يتصرف نيابة عن الدولة/المنطقة الخاضعة للحظر أي مصلحة فيها.

لضمان الامتثال للقوانين المذكورة أعلاه، **لا يجوز لأي من شركات Lubrizol المشاركة في أي معاملة أو إجراء معروف أنه يتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بكوبا أو إيران أو كوريا الشمالية أو سوريا أو روسيا أو بيلاروسيا أو مناطق شبه جزيرة القرم أو دونيتسك أو لوهانسك في أوكرانيا، دون الحصول على تصريح مسبق صريح من نائب رئيس شركة Lubrizol لشئون الأخلاقيات والامتثال، بعد التشاور مع المدير المالي لشركة Berkshire أو من ينوب عنه**.

بالإضافة إلى ذلك، لا يجوز لأي موظف في Lubrizol السفر للعمل إلى البلدان المحظورة المذكورة أعلاه دون الحصول على موافقة مكتوبة مسبقة من نائب رئيس Lubrizol لشؤون الأخلاقيات والامتثال. إذا تمت الموافقة على هذا السفر، فلا يجوز السفر إلا وفقًا لأي من شروط الموافقة. علاوة على ذلك، وبغض النظر عما إذا كان السفر بغرض العمل أو لأسباب شخصية، لا يجوز لأي موظف في Lubrizol حمل أجهزة صادرة عن شركة Lubrizol (على سبيل المثال، أجهزة الكمبيوتر المحمولة أو الهواتف المحمولة أو الأجهزة اللوحية أو غيرها من الأجهزة المحمولة) إلى تلك البلدان، ويجب ألا يشمل أي جهاز شخصي أثناء السفر أي تطبيقات أو برامج تسمح بالوصول إلى نظام البريد الإلكتروني أو الشبكة الخاص بشركة Lubrizol.

المعاملات مع بعض الأفراد والكيانات والمجموعات المحظورة فرضت الولايات المتحدة أيضًا برامج عقوبات اقتصادية وتجارية تحظر على الأشخاص الأمريكيين، بما في ذلك الشركات الموجودة خارج الولايات المتحدة التي تملكها شركة أم أمريكية، الانخراط في معاملات غير مرخصة، من أي طبيعة تقريبًا، مع أفراد وكيانات وسفن وطائرات بعينها. تحدد حكومة الولايات المتحدة هؤلاء الأفراد والكيانات والسفن والطائرات عن طريق وضع أسمائهم على قائمة "المواطنون المصنفون بشكل خاص والأشخاص المحظورون" ("قائمة SDN") التي يحتفظ بها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة ("OFAC"). تحتفظ حكومة الولايات المتحدة بقوائم أخرى للأطراف تقيد المعاملات المختلفة أو تحد منها، بما في ذلك "قائمة الكيانات"، و"قائمة الأشخاص المرفوضين"، و"القائمة التي لم يتم التحقق منها"، وكل منها كما يحتفظ بها مكتب الصناعة والأمن التابع لوزارة التجارة الأمريكية ("BIS")، و"قائمة الأطراف المحظورة"، كما تحتفظ بها مديرية ضوابط التجارة الدفاعية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية.

تتضمن قائمة "المواطنون المصنفون بشكل خاص والأشخاص المحظورون" أشخاصًا وكيانات انخرطت في سلوك يتعارض مع الأمن القومي الأمريكي ومصالح السياسة الخارجية الأمريكية، مثل "المنظمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية"، و"تجار المخدرات"، و"المنظمات الإرهابية"، و"ناشرو أسلحة الدمار الشامل"، وغيرها من السلوكيات مثل الجرائم الإلكترونية والتدخل في الانتخابات والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان. وتتضمن القائمة أيضًا أشخاصًا وكيانات من البلدان والمناطق الخاضعة للحظر المذكورة أعلاه (كوبا، وإيران، وكوريا الشمالية، وسوريا، وشبه جزيرة القرم، ودونيتسك، ولوهانسك في أوكرانيا)، بالإضافة إلى آخرين شاركوا في سلوك متعلق ببعض البلدان أو مناطق محددة، يشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر البلقان، بيلاروسيا، بورما (ميانمار)، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، هونغ كونغ، العراق، لبنان، ليبيا، مالي، نيكاراغوا، روسيا، الصومال، جنوب السودان، السودان ودارفور، أوكرانيا، فنزويلا، اليمن، زيمبابوي.

يشمل الأشخاص المعرضون لعقوبات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية ليس فقط الأشخاص المذكورين في "قائمة المواطنون المصنفون بشكل خاص والأشخاص المحظورون"، بل أيضًا الأشخاص المُدرجين بشكل مباشر أو غير مباشر بنسبة 50٪ أو أكثر بشكل إجمالي بواسطة كيان واحد أو أكثر مدرج في "قائمة المواطنون المصنفون بشكل خاص والأشخاص المحظورون". ويجب التعامل مع هذه الكيانات كأطراف محظورة أو مصنفة. وبالتالي، من المهم معرفة هيكل ملكية الشركات التي تُجرى المعاملات معها لتحديد ما إذا كانت الشركة، على الرغم من أنها قد تكون هي نفسها مدرجة في "قائمة المواطنون المصنفون بشكل خاص والأشخاص المحظورون"، ضمن القائمة من خلال تطبيق قاعدة الخمسين بالمئة الخاصة بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية. غالبًا يتطلب هذا التحليل فهمًا لأصحاب الشركة. بالإضافة إلى جميع الأشخاص المذكورين صراحة في "قائمة المواطنون المصنفون بشكل خاص والأشخاص المحظورون" أو الذين ضمن القائمة بموجب تطبيق قاعدة الخمسين بالمئة التابعة لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية، تطبق متطلبات الحظر على حكومات كوبا وإيران وكوريا الشمالية وسوريا؛ وكذلك معظم الأفراد والكيانات الكوبية وجميع المؤسسات المالية الإيرانية.

وبالإضافة إلى منعهم من الانخراط في معاملات مع "قائمة المواطنون المصنفون بشكل خاص والأشخاص المحظورون"، يجب على الأشخاص الأمريكيين الذين يمتلكون أو يسيطرون على أي ملكية يكون للقائمة أي مصلحة فيها "حظر" أو "تجميد" هذه الممتلكات (على سبيل المثال، عن طريق وضع الأموال المحظورة في حساب محظور) وإبلاغ مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) بالحظر خلال 10 أيام عمل.

قبل الدخول في أي معاملة (بما في ذلك مع البائعين والعملاء والبنوك)، يجب على أي من شركات Lubrizol مقارنة الأطراف المقابلة، وعند الاقتضاء، المالكين، بقائمة المواطنين المصنفين بشكل خاص والأشخاص المحظورين وقوائم الأطراف المقيدة الأخرى، بما في ذلك قائمة تحديد العقوبات القطاعية (SSI)، لمعرفة أي قيود. **لا يجوز لأي من شركات Lubrizol أو أي موظف في Lubrizol الدخول في أي معاملات أو إجراء أي أنشطة مع أي شخص أو كيان أو سفينة أو طائرة مدرجة في قائمة المواطنين المصنفين بشكل خاص والأشخاص المحظورين (أو المحظورين بأي شكل آخر)، سواء بشكل مباشر أو غير**

مباشر، ويجب إبلاغ نائب رئيس Lubrizol لشؤون الأخلاقيات والامتثال على الفور بأي تعاملات محتملة مع الأشخاص المدرجين في قائمة المواطنين المصنفين بشكل خاص والأشخاص المحظورين أو المشتبه في وجودهم فيها.

المعاملات مع فنزويلا بسبب المخاوف المستمرة والمتزايدة لدى حكومة الولايات المتحدة بشأن التطورات السياسية والاجتماعية في فنزويلا، قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية والوكالات الفيدرالية الأخرى بوضع وتنفيذ عقوبات تتعلق بالحكومة الفنزويلية والكيانات المملوكة للدولة وصناعات وأفراد وكيانات محددة (" الأشخاص الفنزويليين الخاضعين للعقوبات"). لن تُجري شركة Lubrizol مبيعات مع أي أشخاص فنزويليين خاضعين للعقوبات، وستصدر تعليمات لموزعيها تحديدًا بعدم إجراء مثل هذه المبيعات. بالإضافة إلى ذلك، ستطلب شركة Lubrizol من أي موزع يوجد في فنزويلا ضمن منطقته تحديد جميع الأفراد والكيانات الموجودة في فنزويلا والتي يبيع لها هذا الموزع منتجات Lubrizol، وسيُفحص جميع هؤلاء الأفراد والكيانات للتأكد من عدم كون أي منهم شخصًا فنزويليًا خاضعًا للعقوبات.

العقوبات على روسيا وبيلاروسيا وضوابط التصدير ردًا على الأعمال العدائية في أوكرانيا في عام 2022، فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى عددًا كبيرًا من العقوبات وضوابط التصدير والاستيراد على روسيا وبيلاروسيا. **ونتيجة لذلك، اتخذت شركة Lubrizol قرارًا بحظر جميع المعاملات المباشرة وغير المباشرة في روسيا وبيلاروسيا.** يجب أن يوافق نائب رئيس Lubrizol لشئون لأخلاقيات والامتثال على أي خروج عن هذه السياسة بالتشاور مع المدير المالي لشركة Berkshire أو من ينوب عنه. وقبل تنفيذ أي عمل تجاري في روسيا، يجب على شركات Lubrizol اعتماد سياسات وإجراءات تشغيلية مكتوبة ومفصلة فيما يتعلق بكيفية ممارسة الأعمال التجارية مع الالتزام الصارم بهذه العقوبات وضوابط التصدير وتقديم هذه السياسات والإجراءات سنويًا للحصول على الموافقة المسبقة من المدير المالي لشركة Berkshire أو من ينوب عنه. وينطبق هذا على العائدات المتأتية من روسيا بالإضافة إلى سلسلة التوريد والعلاقات مع مقدمي الخدمات (على سبيل المثال، تطوير البرمجيات والترميز). وقد وُسعت العقوبات وجرى تحديثها بشكل متكرر خلال عامي 2022 و2023، ومن المرجح أن تستمر في التغير حتى انتهاء الصراع في أوكرانيا. وتخضع مئات الشركات الروسية، ومعظم البنوك، وعشرات من أصحاب الثروات الروسية والشركات التي يمتلكونها أو يسيطرون عليها، لحظر كامل على التعامل مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة ودول أخرى.

وتحظر هذه العقوبات أيضًا تقديم الخدمات للاقتصاد الروسي، بغض النظر عما إذا كان المتلقي هدفًا للعقوبات القائمة أم لا. تشمل بنوك الخدمات هذه: خدمات المحاسبة، والثقة، وتأسيس الشركات؛ والخدمات الاستشارية الإدارية، والخدمات المعمارية والهندسية؛ وخدمات الحوسبة الكمية. وتستهدف عقوبات مماثلة المشاركة في إنتاج النفط والغاز الروسي ونقله، بما في ذلك حظر تقديم أي خدمات تقريبًا (بما في ذلك التأمين) فيما يتعلق بالنقل البحري للنفط الروسي ما لم يكن ذلك ضمن سقف معين للأسعار. وتتعرض الشركات الروسية التي تعمل في القطاعات المذكورة أعلاه أو في مجالات التمويل والمعادن/التعدين والطيران لخطر متزايد لاستهدافها بعقوبات تستهدف قوائم بعينها. علاوة على ذلك، فإن التغييرات التي طرأت على ضوابط التصدير الأمريكية بسبب الصراع الأوكراني كان لها تأثير في رفض تصدير أي مواد تقريبًا تسيطر عليها الولايات المتحدة إلى روسيا. يتضمن ذلك، مع استثناءات محدودة، ميزات التشفير واسعة الانتشار نسبيًا في برامج الكمبيوتر، ومعظم الأجهزة والمعلومات التقنية "ذات الاستخدام المزدوج".

يجب على شركات Lubrizol أيضًا الالتزام بالعقوبات المطبقة على الكيانات الروسية العاملة خارج روسيا. يسمح الأمر التنفيذي الأمريكي رقم 13662 بفرض عقوبات قطاعية، والتي بموجبها قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بتصنيف كيانات مصممة للعمل في ثلاثة قطاعات معينة من الاقتصاد الروسي (الدفاع والطاقة والخدمات المالية) لإدراجها في قائمة تحديد العقوبات القطاعية. يحظر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية على وجه التحديد ما يلي: 1) التعامل مع "ديون جديدة" لأي كيان مدرج في قائمة تحديد العقوبات القطاعية (والذي يشمل الائتمان التجاري المقدم لكيانات مدرجة في قائمة تحديد العقوبات القطاعية)؛ و2) توفير السلع أو الخدمات أو التكنولوجيا لدعم مشاريع التنقيب عن النفط أو إنتاجه من ثلاثة أنواع - المياه العميقة أو القطب الشمالي البحري أو استخراج النفط الصخري- إلى الكيانات التالية: 1) كيان مدرج في قائمة تحديد العقوبات القطاعية مباشرة؛ أو 2) كيان يمتلك فيه كيان مدرج في قائمة تحديد العقوبات القطاعية بشكل مباشر أو غير مباشر حصة ملكية بنسبة 33% أو أكثر. يجب على Lubrizol فحص جميع العملاء المحتملين العاملين في هذه القطاعات الاقتصادية أو في المنطقة وإجراء العناية الواجبة بشأن الملكية لضمان عدم انتهاك أي معاملة لهذه العقوبات. لا يجوز لأي من شركات Lubrizol المشاركة في أي معاملات أو إجراء من المعروف أنه ينطوي بشكل مباشر أو غير مباشر على أي أجزاء من العقوبات القطاعية الروسية دون الحصول على تصريح مسبق صريح من نائب رئيس Lubrizol لشؤون الأخلاقيات والامتثال بعد التشاور مع المدير المالي لشركة Berkshire أو من ينوب عنه.

المعاملات مع الصين أصبحت الصين هدفًا مؤخرًا للعقوبات الاقتصادية الأمريكية الكبيرة وإجراءات مراقبة الصادرات التي تقيد التعاملات مع بعض الشركات أو الأفراد الصينيين أو تحظر أو تفرض متطلبات ترخيص على بعض الصادرات الأمريكية وإعادة التصدير إلى الصين. حدّثت العديد من الوكالات الحكومية الأمريكية قوائمها المتنوعة لتشمل كيانات ومسؤولين حكوميين صينيين، بالإضافة إلى العديد من الكيانات الخاصة والأفراد. ستواصل شركات Lubrizol ضمان امتثال المعاملات مع الكيانات الصينية للقوانين الأمريكية والصينية ذات الصلة.

مدفوعات برامج الفدية أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية تعميمًا بشأن دفع الفدية المتعلقة بهجمات البرامج الضارة. أضيف أشخاص مرتبطين بعدة أنواع من البرامج الضارة إلى قائمة المواطنين المصنفين بشكل خاص والأشخاص المحظورين، يشمل ذلك الأشخاص المرتبطون بهجمات Triton و Cryptolocker و SamSam و WannaCry 2.0 و Dridex، بالإضافة إلى الشركات التي تسهل المعاملات المالية للجهات الفعالة لبرامج الفدية، بما في ذلك SUEX. ستبذل أي من شركات Lubrizol، التي تتلقى طلب فدية من جهات فاعلة إلكترونية ضارة، العناية الواجبة للتأكد من أن الطرف الذي يطالب بدفع الفدية ليس مدرجًا في قائمة المواطنين المصنفين بشكل خاص والأشخاص المحظورين أو خاضعًا لعقوبات تجارية أخرى. ولا يجوز لشركة Lubrizol دفع الفدية إلا بعد الحصول على موافقة نائب رئيس Lubrizol لشؤون الأخلاقيات والامتثال.

العقوبات الثانوية تحتفظ حكومة الولايات المتحدة أيضًا ببرامج "العقوبات الثانوية" التي بموجبها يمكن أو يجب فرض عقوبات على الأشخاص الأجانب الذين يشاركون في تعاملات مع أشخاص مدرجين في قائمة المواطنين المصنفين بشكل خاص والأشخاص المحظورين أو أنشطة أخرى تتعارض مع الأمن القومي الأمريكي أو السياسة الخارجية. وتهدف العقوبات الثانوية إلى تنظيم أعمال الشركات الأجنبية التي ليس لها صلة بالولايات المتحدة من خلال فرض عواقب على الانخراط في مثل هذه الأنشطة. بموجب العقوبات الثانوية، يمكن أن تخضع الشركات الأجنبية التي تتعامل مع المدرجين في قائمة المواطنين المصنفين بشكل خاص والأشخاص المحظورين والدول الخاضعة للحظر لعواقب معينة قد تؤثر على قدرتها على التعامل مع الولايات المتحدة، بما في ذلك الحرمان من الوصول إلى النظام المالي الأمريكي و/أو تصنيف الشخص الأجنبي باعتباره محظورًا. ولا يجوز لأي من شركات Lubrizol الدخول في معاملات مع شخص معروف بأنه خاضع لعقوبات ثانوية تفرضها حكومة الولايات المتحدة.

التيسير[1]. لا يجوز لأي من شركات Lubrizol أو أي موظف في Lubrizol تسهيل أي معاملة مع أي دولة أو فرد خاضع للحظر وللعقوبات دون إصدار ترخيص مناسب أو أي تصريح آخر. "التيسير" هو أي إجراء تقوم به أي من شركات Lubrizol أو موظف في Lubrizol لمساعدة إجراء نشاط تجاري أو دعمه مع هدف محظور من قبل أي شخص، مع بعض الاستثناءات المحدودة (على سبيل المثال، الأنشطة ذات الطبيعة الكتابية البحتة، أو ذات طبيعة ارتباط وظيفي التي لا تعزز المعاملات التجارية أو المالية).

يطبق مكتب مراقبة الأصول الأجنبية قوانين التيسير على نطاق واسع جدًا. على سبيل المثال، يحدث التيسير إذا كانت قامت إحدى شركات Lubrizol أو أحد موظفيها بعمل التالي:

- تغيير السياسات أو الإجراءات للسماح لشركة تابعة غير أمريكية بقبول معاملة تتضمن طرفًا محظورًا أو خاضعًا للعقوبات.
- الاستجابة لطلب تقديم عروض يتضمن طرفًا محظورًا
- التصويت بشكل رسمي أو غير رسمي (على سبيل المثال، كعضو في مجلس الإدارة)، أو الموافقة على معاملة أو توجيهها، أو تنفيذ مستندات المعاملة، حيث تكون المعاملة محظورة إذا نُفذت من قِبل شخص أمريكي أو داخل الولايات المتحدة

[1] ولأغراض هذا القسم، تشير كلمة "العقوبات" إلى العقوبات الشاملة والانتقائية المختلفة التي أصدرها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية ضد دول وشركات وأفراد بهدف حظر الأصول والأنشطة التجارية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية والأمن القومي. تنطبق لوائح التيسير على عقوبات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية ولا تشمل لوائح مراقبة الصادرات الصادرة عن مكتب الصناعة والأمن التابع لوزارة التجارة الأمريكية. يمكن أن يكون هذا المجال من القانون معقدًا؛ برجاء الاتصال بنائب رئيس شركة Lubrizol لشئون لأخلاقيات والامتثال للإجابة عن أي أسئلة.

- السماح لشركة من شركات Lubrizol غير الأمريكية أو موظف في Lubrizol بالاستفادة من موارد شركة Lubrizol الأمريكية (على سبيل المثال، أنظمة الكمبيوتر أو البرامج المرخصة أو العلاقات المصرفية أو الإشراف التشغيلي أو الإدارة أو الخدمات القانونية) لدعم معاملاتها، حيث تكون المعاملة محظورة إذا أُجريت بواسطة شخص أمريكي أو داخل الولايات المتحدة

إذا تلقى أي موظف أمريكي في Lubrizol صورة من صور التواصل من شخص أو وسيط تابع لشركة Lubrizol خارج الولايات المتحدة قد تكون ذات صلة بأي معاملة قد تكون محظورة إذا أجراها شخص أمريكي، أو أُجريت داخل الولايات المتحدة، أو باستخدام مواد أمريكية المنشأ، فيجب عليه الاتصال بنائب رئيس Lubrizol لشئون الأخلاقيات والامتثال قبل الرد أو المشاركة في أي مناقشة تتعلق بالمعاملة.

الكشف عن الأنشطة المتعلقة بإيران يتطلب القسم 13 من قانون الأوراق المالية الأمريكي لعام 1934 أن يقوم بعض المصدرين المسجلين لدى لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية ("SEC")، يشمل ذلك شركة Berkshire، بالإفصاح في ملفاتهم العامة وفي تقارير منفصلة إلى هيئة الأوراق المالية والبورصات عما إذا كان المُصدر أو أي من الشركات التابعة له شارك عن عمد في بعض أنشطة محددة متعلقة بإيران ومعاملات أو تعامل مع بعض "الأشخاص المحظورين". بالنسبة للجهات المصدرة هذه، يجب أن تتضمن التقارير الربع سنوية والسنوية إفصاحًا عن جميع الأنشطة المبلغ عنها والتي حدثت خلال الفترة التي يغطيها التقرير (*على سبيل المثال*، بالنسبة للتقرير السنوي، خلال السنة المالية). الإفصاح مطلوب فيما يتعلق بأنشطة كل شركة من الشركات التابعة لشركة Berkshire، والتي تُعد فروعًا تابعة لها بموجب القانون.

مجموعة واسعة من الأنشطة قابلة للإبلاغ عنها، بما في ذلك المتعلقة بقطاع الطاقة الإيراني، أو القدرات العسكرية، أو قمع حقوق الإنسان، أو التي تنطوي على معاملات مالية معينة، أو جهات ايرانية مدرجة في قائمة المواطنين المصنفين بشكل خاص والأشخاص المحظورين. تشمل الأنشطة التي يمكن الإبلاغ عنها، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- بعض الأنشطة المتعلقة بصناعات النفط الإيرانية، مثل توفير التأمين أو إعادة التأمين مما يعزز قدرة إيران على استيراد المنتجات النفطية المكررة
- بعض الأنشطة التي تعزز قدرة إيران ماديًا على حيازة أو تطوير أعداد وأنواع مزعزعة للاستقرار من الأسلحة التقليدية المتقدمة أو أسلحة الدمار الشامل
- بعض الأنشطة المتعلقة بالأعمال التجارية مع حكومة إيران.
- أنشطة معينة تدعم حصول إيران على أو استخدامها للسلع أو التقنيات التي من المحتمل أن تستخدم لارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان ضد الشعب الإيراني.

إذا كان لدى أي موظف في Lubrizol سبب للاعتقاد بحدوث أي نشاط يحتمل أن يكون موجبًا للإبلاغ عنه، فيجب عليه إبلاغ الأمر على الفور إلى نائب رئيس Lubrizol لشؤون الأخلاقيات والامتثال، بحيث يمكن اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان النشاط من النوع الذي يتطلب الإفصاح بموجب القانون الأمريكي أم لا. نظرًا لعدم وجود حدود واضحة للمعاملات الخاضعة لمتطلبات الإفصاح، فمن المهم أن يكون نائب رئيس شركة Lubrizol لشئون لأخلاقيات والامتثال على علم بأي وجميع هذه الأنشطة، حتى تلك التي قد تبدو بسيطة أو عرضية.

الامتثال المستمر مع تطور برامج مكافحة الإرهاب والسياسة الخارجية وتغير القواعد ذات الصلة، يمكن أن تتغير طبيعة ومدى الأنشطة المسموح بها والمحظورة؛ على سبيل المثال، يمكن أن تُدرج بلدان أو أشخاص جدد ضمن قوائم الحظر أو برامج العقوبات، أو قد يُرفع الحظر أو تُخفف برامج العقوبات عن بلدان وأفراد حاليين. بالإضافة إلى ذلك، قد تُطبق متطلبات إضافية أو مختلفة على شركات Lubrizol التي تمارس أعمالًا خارج الولايات المتحدة. وستراقب شركة Lubrizol برامج العقوبات المطبقة والقيود التجارية الأخرى لضمان بقاء سياساتها محدثة. يجب على موظفي Lubrizol التشاور مع نائب رئيس Lubrizol لشئون الأخلاقيات والامتثال للتأكد من الامتثال للمتطلبات المعمول بها قبل المتابعة الفعالة أو الدخول في أي علاقة تعاقدية أو تجارية مع أشخاص أو إشراك دول قد توضع في قوائم الحظر أو تتعرض لعقوبات محتملة. يجب الاحتفاظ بجميع السجلات ذات الصلة بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية (بما في ذلك سجلات الفحص ومعلومات الترخيص وما إلى ذلك) لمدة لا تقل عن خمس سنوات.

6. المعاملات المقيدة الأخرى

امتثال التصدير والاستيراد من خلال القوانين واللوائح المختلفة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، لوائح الاتجار الدولي بالأسلحة ("ITAR")، ولوائح إدارة التصدير ("EAR")، ولوائح استيراد الأسلحة والذخائر وأدوات الحرب، وقوانين ولوائح الجمارك الأمريكية (يُشار إليها إجمالاً باسم "قوانين مراقبة الاستيراد والتصدير الأمريكية")، تتحكم حكومة الولايات المتحدة في الاستيراد (الدائم والمؤقت) إلى الولايات المتحدة، والتصدير (المؤقت والدائم) مباشرة من الولايات المتحدة، أو بشكل غير مباشر من دولة أجنبية أو عبرها، للمنتجات والبرمجيات والتكنولوجيا/البيانات التقنية للأشخاص الأجانب/المواطنين. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن لوائح الاتجار الدولي بالأسلحة متطلبات التسجيل للمصنعين الأمريكيين (بما في ذلك المعالجين) ووسطاء المواد الدفاعية الخاضعة للوائح الاتجار الدولي بالأسلحة، حتى لو كانت تلك الشركات لا تُصدر من الولايات المتحدة تحظر قوانين مراقبة الاستيراد والتصدير الأمريكية تصدير وإعادة تصدير جميع السلع الخاضعة لضوابطها، بالإضافة إلى العناصر المشمولة والصادرات المعتبرة للتكنولوجيا/البيانات التقنية والبرمجيات المشمولة، فضلاً عن توفير خدمات الدفاع وتوفير بعض خدمات الوساطة (حتى من قبل الشركات المنظمة في الخارج) دون إصدار ترخيص أو موافقة تصدير سارية أو إتاحة إعفاء أو استثناء قابل للتطبيق. لاحظ أن أي إصدار للبيانات التكنولوجية/التقنية إلى مواطن أجنبي يعتبر بمثابة تصدير إلى بلد الفرد أو البلدان التي يحمل جنسيتها، اعتمادًا على القواعد المعمول بها، حتى لو حدث الإصدار في الولايات المتحدة - تُعرف هذه الإصدارات باسم "الإصدارات المعتبرة، كما نشرت الوكالات المسؤولة عن إدارة لوائح إدارة التصدير ولوائح الاتجار الدولي بالأسلحة قوائم بالأطراف التي تم تقييد أو حظر معاملات التصدير أو إعادة التصدير المختلفة معها. يجب على كل شركة من شركات Lubrizol وكل موظفيها الالتزام الكامل بقوانين مراقبة الاستيراد والتصدير الأمريكية بالإضافة إلى قوانين التصدير والاستيراد المحلية المعمول بها.

القوانين الأمريكية لمكافحة المقاطعة تحظر قوانين مكافحة المقاطعة الأمريكية على الشركات الأمريكية والشركات الأجنبية التابعة لها "الخاضعة لسيطرة فعلية"، إلى الحد الذي تتعلق به التجارة الأمريكية، من المشاركة في عمليات المقاطعة الأجنبية التي لا تؤيدها الولايات المتحدة. علاوة على ذلك، إذا تم تلقي طلب متعلق بالمقاطعة، فيجب إبلاغه إلى وزارة التجارة الأمريكية في غضون 30 يومًا من نهاية الربع التقويمي الذي تم استلامه فيه. كما يمكن أن تُسبب المشاركة في مقاطعة أجنبية غير مصرح بها عواقبَ ضريبية سلبية.

على الرغم من أن قوانين مكافحة المقاطعة تنطبق على جميع عمليات المقاطعة غير الخاضعة للعقوبات الأمريكية والتي تفرضها الدول الأجنبية، إلا أن مقاطعة الجامعة العربية لإسرائيل هي المقاطعة الاقتصادية الأجنبية الرئيسية التي تغطيها. وفي حين حددت وزارة الخزانة العراق والكويت ولبنان وليبيا وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا واليمن كدول مقاطعة، فقد تكون دول أخرى مصادر لطلبات مقاطعة أيضًا.

يجب أن تمتثل كل شركة من شركات Lubrizol بشكل كامل لجميع القوانين الأمريكية لمكافحة المقاطعة. لا يجوز لأي شركة من شركات Lubrizol أو أي شخص من أفرادها اتخاذ أي إجراء يدعم، بشكل مباشر أو غير مباشر، مقاطعة إسرائيل أو أي مقاطعة أجنبية أخرى لم تعتمدها الولايات المتحدة. إذا كان لدى أي موظف في Lubrizol مخاوف بشأن ما إذا كانت معاملة ما تتطلب تطبيق قواعد مكافحة المقاطعة الأمريكية، أو قوانين المقاطعة أو مكافحة المقاطعة في أي بلد آخر، ينبغي استشارة نائب رئيس شركة Lubrizol لشئون الأخلاقيات والامتثال وعدم المضي قدمًا في المعاملة حتى الحصول على إذن بذلك. علاوة على ذلك، إذا تلقى أحد أفراد شركة Lubrizol طلبًا متعلقًا بالمقاطعة، فيجب عليه إخطار نائب رئيس Lubrizol لشؤون الأخلاقيات والامتثال على الفور.

7. الاحتفاظ بالخدمات الوسيطة

قبل إشراك الوسطاء، سيجري فريق نزاهة الشركاء في Lubrizol العناية الواجبة المناسبة والشاملة الموثقة كتابيًا فيما يتعلق بالوسطاء وفقًا للسياسة التي تحمل عنوان "مراجعة شركاء Lubrizol". ستتضمن العناية الواجبة التي ستُجرى، على الأقل، تقييمًا للمالكين والإدارة لدى الوسيط لتحديد ما إذا كان أي منهم متأثرًا بالإدراج في أي قائمة للأطراف المحظورة في الولايات المتحدة (مثل قائمة المواطنين المصنفين بشكل خاص والأشخاص المحظورين)، وكذلك ما إذا كان أي منهم ينطبق عليه وصف مسؤول أجنبي بموجب قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة، وإجراء تقييم موثق لمبرر الأعمال الذي يتطلب مساعدة الوسيط بالإضافة إلى مخاطر الامتثال التي يشكلها الوسيط، بما في ذلك شخصية الوسيط ومؤهلاته وخبرته وسمعته فيما يتعلق بالنزاهة والقدرة المثبتة على توفير الخدمة التي يتم الاحتفاظ به من أجلها. تشمل العوامل التي تمنع الاحتفاظ بالوسيط، على سبيل المثال لا الحصر، أي طلبات غير معتادة للتعويض وأي شروط غير معتادة للدفع أو الشحن أو الوجهة، بالإضافة إلى اكتشاف أي حقائق

أو ظروف أو "علامات تحذير" قد تشير إلى أن الاستعانة بالوسيط قد تؤدي إلى زيادة مخاطر عدم الامتثال لقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة أو أو مخاطر تجارية أو التعرض لعقوبات. تقع على عاتق كل موظف في Lubrizol يشارك أو يرعى مشاركة وسيط مسؤولية الاتصال بفريق نزاهة شركاء Lubrizol لضمان استكمال العناية الواجبة المناسبة. فيما يلي أمثلة لبعض علامات التحذير الشائعة المرتبطة بزيادة مخاطر عدم الامتثال:

- تتضمن المعاملة دولة معروفة بزيادة مخاطر الفساد بناءً على تصنيف مؤشر مدركات الفساد ("CPI") الخاص بالبلد.
- يكشف الفحص المرجعي عن عيوب في خلفية الوسيط.
- تكشف العناية الواجبة أن الوسيط هو شركة صورية أو أن هناك شيئًا آخر غير اعتيادي في هيكل الوسيط.
- يطلب الوسيط الدفع إلى حساب في بلد آخر أو شروط دفع أخرى غير قياسية.
- الوسيط ليس مؤهلاً بشكل واضح أو يفتقر إلى الخبرة اللازمة لأداء المهام التي عُين من أجلها.
- الوسيط موصى به من قبل مسؤول حكومي.
- الوسيط مملوك جزئيًا أو خاضع لسيطرة مسؤول حكومي.
- يتمتع الوسيط بعلاقة عائلية أو تجارية وثيقة مع مسؤول حكومي أو أحد أقارب مسؤول حكومي أو يقدم مساهمات سياسية كبيرة أو متكررة للمسؤولين الحكوميين.
- يتقاضى الوسيط مبالغ أعلى من مبالغ السوق مقابل خدماته.
- يشير الوسيط أن مبلغًا معينًا من المال قد يكون ضروريًا للحصول على عمل أو لإتمام صفقة معينة.
- يطلب الوسيط سداد نفقات غير عادية أو سيئة التوثيق أو نفقات في اللحظة الأخيرة.
- يعترض الوسيط على إقرارات قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة والضمانات والمواثيق ولغة مكافحة الفساد ذات الصلة في الاتفاقيات المبرمة مع شركة Lubrizol.
- يعترض الوسيط على التوقيع على شهادات الامتثال لقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة.
- يرفض الوسيط الكشف عن ملكيته، بما في ذلك أي مالكين مستفيدين أو غيرهم من المالكين أو المديرين أو الموظفين غير المباشرين، أو يطلب عدم الكشف عن هوية مالكيه أو مديريه أو موظفيه.
- يطلب الوسيط رسوم طوارئ أو نجاح كبيرة.

يجب أن تستمر عملية مراقبة وتقييم وإدارة مخاطر الامتثال المرتبطة باستخدام الوسطاء طوال مدة العلاقة. قد تتضمن هذه العملية المراقبة المستمرة للإعلام الضار، وشهادات الامتثال الدورية، وتقارير العناية الواجبة المحدثة. في حالة الوسطاء الذين يشكلون مخاطر امتثال أكبر، بما في ذلك مندوبي المبيعات الذين يروجون لمنتجات Lubrizol لشرائها من قِبل المؤسسات المملوكة للدولة في البلدان المعروفة بمخاطر فساد كبيرة، يلزم وجود رقابة إضافية، وقد تشمل عمليات تدقيق دورية وتقارير نشاط المبيعات وتدريب على الأخلاقيات. ويجب تحديث العناية الواجبة بشأن هؤلاء الوسطاء ذوي المخاطر العالية كل عامين. بالنسبة للوسطاء ذوي المخاطر المنخفضة، يجب تحديث العناية الواجبة حسب الضرورة وفقًا لما يحدده فريق نزاهة شركاء Lubrizol.

يُطلب من وسطاء المبيعات التوقيع على اتفاقيات مكتوبة تتضمن شروط عقود مكافحة الفساد والامتثال التجاري، بما في ذلك حقوق التدقيق، وإكمال شهادات الامتثال الدورية، وفقًا لسياسة مراجعة شركاء Lubrizol. يُطلب من الوسطاء الآخرين في البلدان عالية المخاطر (مثل مقدمي الخدمات اللوجستية والمقاولين الذين يتعاملون مع الحكومة) التصديق كتابيًا أو إلكترونيًا من خلال استكمال التدريب على الأخلاقيات على التزامهم بالامتثال لقوانين ولوائح مكافحة الفساد، وفقًا لسياسة مراجعة شركاء Lubrizol.

8. العناية الواجبة لعمليات الاندماج والاستحواذ

عند الانتهاء من عملية دمج أو استحواذ، ستُبلَّغ هذه السياسة وأي سياسات إضافية مُتبعة في شركة Lubrizol بأسرع ما يمكن عمليًا إلى الشركة التي تم الاستحواذ عليها حديثًا. وسيُجرى التدريب على الامتثال الذي يغطي قوانين مكافحة الفساد واللوائح التجارية في أقرب وقت ممكن وفقًا لهذه السياسة. وبعد الاستحواذ، ستتأكد شركة Lubrizol من إجراء تقييم شامل وموثق لعمليات الشركة التي تم الاستحواذ عليها ومخاطر عدم الامتثال التي تكتشف مجالات مخاطر عدم الامتثال الواردة في هذه الوثيقة والتي تُطبَّق على الشركة التي تم الاستحواذ عليها نتيجة للطبيعة الفريدة لعملياتها التجارية وموقعها الجغرافي. واستنادًا إلى تقييم المخاطر الموثّق هذا، ستطلب شركة Lubrizol من الشركة التي تم الاستحواذ عليها تنفيذ واعتماد سياسات وإجراءات

إضافية حسب الحاجة لضمان فاعلية سياسة الامتثال لديها وتخصيصها حسب مخاطر عدم الامتثال الفريدة التي تواجهها الشركة التابعة.

9. الامتثال لمكافحة غسيل الأموال

تنصّ سياسة Lubrizol على إجراء الأعمال فقط مع أشخاص أو كيانات يشاركوننا التزامنا بالامتثال للقانون ويأتي تمويلهم من مصادر مشروعة. يجب على موظفي Lubrizol في الولايات المتحدة وجميع البلدان الأخرى التي تمارس فيها شركات Lubrizol أعمالها اتخاذ إجراءات معقولة تؤخذ فيها المخاطر بعين الاعتبار لمنع عمليات غسيل الأموال واكتشافها وتجنب المسؤولية الجنائية المحتملة ومخاطر الإضرار بالسمعة المرتبطة بمثل هذا النشاط. بوجه عام، يُعد الدخول في معاملات مع أطراف يُعرف عنها أن عائداتها ناتجة عن نشاط غير قانوني جريمة. وسيبذل موظفو Lubrizol العناية الواجبة المعقولة تجاه الأشخاص أو الكيانات للتأكد من أن مصادر تمويلهم ناتجة من أنشطة تجارية مشروعة.